كلمة نائب المليك أمام مجلس الشورى وجيزة في متنها .. ضافية في معانيها

محورية «الشورى» ضمن مؤسسات صناعة القرار تخدم التطلعات وتحقق الأهداف

د. طلال صالح بنان

□ ألقى صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز نائب خادم الحرمين الشريفين كلمة الملك فهد بن عبد العزيز، يحفظه الله، في افتتاح جلسة السنة الثانية، من أعمال الدورة الثالثة، لمجلس الشورى. وهذا الحرص السامي في افتتاح أعمال المجلس في دوراته العادية، يأتي في إطار الإرادة السامية في تفعيل دور المجلس لتمكينه من القيام بمسئوليته المحددة في نطاق حركة النظام السياسي السعودي، كما جاءت في نصوص النظام الأساسي للحكم.

ومدخل الكلمة السامية التي أشادت بانجازات المجلس، ليس المقصود بها الإشادة الحرفية بالمنجزات، بقدر ما تعكس إرادة سامية فاعلة لإنجاح تجربة المجلس وإثرائها... الأمر الذي أنعكس على انجازات المجلس المتتالية، في أداء الدور المنوط به في حركة النظام السياسي السعودي.

وهذه الإرادة السامية لتفعيل دور المجلس في حركة النظام السياسي، تتجاوز تحري كفاءة العملية السياسية التي يضطلع بها المجلس ضمن حركة النظام السياسي، إلى الاهتمام بأن تتلاقى حركة المجلس وإنجازاته مع تطلعات المواطنين، لأن روح حركة المجلس ومضمونها تتوقف على مدى فاعلية المجلس في إبداء الرأي والمشورة لأولي الأمر، في شئون السياسة العامة الوثيقة الصلة بتطلعات المواطن وتوقعاته من مخرجات النظام السياسي. لقد كانت الكلمة السامية واضحة تماماً، في تصور الدور المحوري لمجلس الشورى في حركة النظام السياسي السعودي، عندما قال سمو نائب الملك: "لقد حققت تجربة المجلس، في بلادنا، مساحة واسعة من الانجازات.. فقد عبرت عن تطلعات المواطنين.. وقدمت الرأي والمشورة، بالخبرة والحكمة".. وأضاف سموه مؤكدا على الدور المحور الذي يؤديه مجلس الشورى ضمن حركة النظام السياسي، وموقعه من مؤسسات صناعة القرار: "لمجلسكم الموقر دور هام وحيوي في الشئون العامة... فالرأي والمشورة يسهمان في تحقيق ملامح الصورة، بكل أبعادها، لولي الأمر، قبل اتخاذ القرار".

هذا الدور المحوري الذي يقوم به مجلس الشورى، ضمن مؤسسات صناعة القرار في المملكة، ما كان له أن يحتل هذه المكانة السياسية الرفيعة، من بين مؤسسات النظام السياسي، لو لم تكن الرؤية الإسلامية لفكرة المجلس التي تتولد منها طاقة حركته، تستمد قوتها وزخم حركتها، كما قال سموه، من تعاليم ديننا الحنيف، التي تقوم على اتباعها والأخذ بها شرعية نظامنا السياسي.. وتُقاس من خلال التمسك بها كفاءة مؤسساتنا السياسية.. وتعد المصدر الأساسي لقوتنا في زمن كما قال سمو نائب الملك، لا مكان فيه للضعفاء.

وفي التفاتة سامية لمكانة المجلس السياسية، ولما يرمز إليه من مشاركة سياسية، أطلعت الكلمة السامية المجلس على الإنجازات التي حققتها حكومة خادم الحرمين الشريفين في جميع مجالات التنمية، التي استهدفت، كما قال نائب خادم الشريفين: الإنسان السعودي في عيشه وعمله وأمنه وصحته وتعليمه، في إطار حركة الإصلاح والتطوير التي تضطلع بها حكومة خادم الحرمين الشريفين، لخدمة ديننا ووطننا.

في ما يخص حركة الدبلوماسية السعودية، في المجال الخارجي، لم يفت الكلمة السامية أن تتعرض للقضية المحورية، في النظام العربي: قضية الشعب الفلسطيني الشقيق، الذي يلاقي كما قال سموه: معاناة غير مسبوقة بسبب ما تمارسه قوى الاحتلال الإسرائيلي من بطش وظلم وقهر. في الفترة الماضية، لقيت قضية الشعب الفلسطيني، كما قال سمو نائب الملك، من حركة السياسة الخارجية، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، كل اهتمام ورعاية.. وتوج مسعى الدبلوماسية السعودية بتبني العرب والعالم للمبادرة السعودية للسلام، متضمنة شرعية الحقوق العربية العادلة، بعيداً عن المزايدات والشعارات.. والتي وضعت حكومة إسرائيل بين مفترقي طرق، الأول: طريق العدل والإنصاف والسلام، والثاني: طريق البغي والعناد والاستبداد، وهو لن يقود إلا إلى المزيد من الدماء والدمار لجميع الأطراف، دون استثناء.

كلمة وجيزة في متنها، ولكنها ضافية في معانيها ومضامينها.. وتشكل في حد ذاتها، برنامج عمل المجلس في المرحلة القادمة، بوصفها توجيهاً سامياً لتحمل المجلس مسئولياته، في إطار حركة النظام السياسي، كما جاءت في النظام السياسي للحكم، لتعكس الإرادة السامية في تفعيل حركة المشاركة السياسية، التي يضطلع بها المجلس، لخدمة الأهداف النبيلة السامية لهذا الكيان الشامخ، الذي يستمد شرعيته من تعاليم الشريعة الإسلامية السمحة.. ويكمن مصدر قوته الحقيقية من قناعة وإرادة الشعب السعودي، بجميع فئاته.

رأي عكاظ

تحديد السياسات وإبراز المنجزات

الخطاب الملكي الذي القاه نائب الملك الامير عبدالله بن عبدالعزيز في حفل افتتاح أعمال السنة الثانية من اعمال مجلس الشورى في دورته الثالثة حدد السياسة الداخلية والخارجية للدولة مؤكدا على ثوابتها الوطنية العربية والاسلامية التي ترتكز على القيم والعادات والتقاليد والاخلاقيات العربية والاسلامية الاصيلة خصوصا فيما يتعلق بسياسة المملكة الخارجية القائمة على مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى والعمل المستمر نحو تحقيق الامن والسلام والاستقرار لجميع الدول والشعوب وفقا لمنطق العدل والانصاف الذي يكفل السلام للجميع.

وأكد الخطاب الملكي على نجاح عمليات التنمية والتطوير الوطنية منذ عهد الملك عبدالعزيز آل سعود وما حققه من نهضة حضارية شاملة استهدفت الانسان السعودي في جميع مجالات حياته الاجتماعية والاقتصادية، كما تطرق الخطاب إلى نجاح تجربة الشورى في المملكة وما حققته من مساحات شاسعة من الانجازات التي عبرت عن تطلعات المواطنين بتقديمها للرأي الحكيم المدعم بالخبرة والحكمة وهو أمر ليس بمستغرب في وطننا الغالي لكون التجربة مستمدة من كتاب الله تعالى ومن سنة نبيه عليه الصلاة والسلام.

لقد وضع الخطاب الملكي النقاط على الحروف فيما يتعلق بمسؤوليات ومهام القائمين على أداء العمل العام الهادف إلى خدمة المصلحة العامة، فالعلاقة الواضحة التي ترسم مسارها بدقة قيادتنا الرشيدة وتحدد صورتها وتخطط معالمها بإتقان من شأنها أن تحقق أقصى منفعة ممكنة للوطن وتترجم مصالح وأهداف الدولة إلى واقع عملي ملموس يعود بالخير العميم على المواطنين، ولهذا تم إعادة هيكلة القطاع العام والخاص وأصدرت أنظمة وتعليمات سياسة التخصيص وصدرت تنظيماتها وأنظمتها التي تستمد جميعها من الشريعة الاسلامية السمحة.

وأبرز الخطاب الملكي الضافي جُل المنجزات الوطنية التي حققتها الدولة في الفترة السابقة من خلال سياساتها التنموية الشاملة على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية وخصوصا تلك التي شارك في صناعتها مجلس الشورى في دوراته السابقة، كما وألمح الخطاب إلى ما تتوقعه الدولة من منجزات قادمة للمجلس في دورته الحالية من المتوقع أن ينجزها ويتم توظيفها لخدمة ما فيه خير ومنفعة الوطن والمواطن.

ولاريب أن دعم القيادة السعودية لعمل مجلس الشورى كرافد هام من روافد المشاركة السياسية الوطنية الهادفة إلى توسيع قاعدة صناعة القرار السياسي الافضل بما يحقق الفاعلية والكفاءة ويصب في مصلحة الوطن والمواطن يعد من أبرز سمات منظومتنا السياسية الرشيدة التي حققت مصداقية سياسية عالية على كافة المستويات المحلية والاقليمية والدولية وتؤكد على ما تتمتع به هذه الدولة الفتية وحكومتها الحكيمة من وعي ورشد وطني نظرا لحرصها على تقديم الأفضل ورفع مستويات رفاهية المواطنين من خلال التعاون الوثيق بين مختلف مؤسسات وأجهزة الدولة التي وجدت من أجل خدمة ورفعة شأن الوطن والمواطن.

عكاظ

فريدمان: «حروب ست والمزيد آت»

ترجمة (جوزيف حرب)

□ من الواضح الآن أن توصف الاشتباكات الاسرائيلية– الفلسطينية، التي اندلعت في ربيع العام ٢٠٠٢، بأنها الحرب العربية الإسرائيلية السادسة، بعد حروب الأعوام ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣ و١٩٨٢، لكن حرب عام ٢٠٠٢ ليس لها اسم (فهل ندعوها بحرب الانتحار؟) وغير انها كسابقاتها من الحروب العربية– الإسرائيلية، لها انعكاساتها الخاصة، على السياسات العربية والاسرائيلية والفلسطينية، تماما كما كان للحروب السابقة تداعياتها الخاصة. لنبدأ مع الفلسطينيين فقبل هذه الحرب، كان هناك انتقاد فلسطيني يقول ان «انتفاضة الأقصى» ليس لديها أهداف واضحة ومحددة، وان ياسر عرفات، بدلا من توضيح هذه الأهداف، كان يستغل غضب أبناء شعبه، محاولا ابعاده عن سوء ادارته هو، أجل، فالسيد عرفات ليزال الناجي الأكثر مهارة من اخطائه الشخصية، لكنه هذه المرة أضر كثيرا بالقضية الفلسطينية، والفلسطينيون يعرفون ذلك.

فمن خلال استفزازه لاسرائيل، عبر العمليات «الانتحارية» المتكررة، دفع الرئيس عرفات باسرائيل الى الرد، الذي لم يسفر عن تدمير المدن العربية فحسب، كما فعل في عمان عام ١٩٧٠، وفي بيروت عام ١٩٨٢، بل تسبب هذه المرة بتدمير المدن الفلسطينية مثل رام الله ونابلس وجنين وبيت لحم كما انه، من خلال تشجيعه لهذه الحرب (الانتحارية)– بعد رفضه لخطة امريكية واضحة لإقامة دولة فلسطينية.. الحق عرفات ضررا فادحا بالعلاقات الفلسطينية مع امريكا، فقد اجتمع الرئيس كلينتون مع عرفات مرات أكثر مما مع أي زعيم أجنبي آخر، أما اليوم، فلا يستطيع عرفات مقابلة الرئيس بوش حتى ولو قدم طلبا لزيارة البيت الأبيض.

ومن جهة ثالثة، اسفرت حرب «الانتحار» هذه عن اضعاف الطرف الوحيد القادر على تحقيق دولة فلسطينية، وهي الأكثرية الاسرائيلية الصامتة، ويمكن تلخيص التاريخ الكامل لعملية السلام في نقطة واحدة وبسيطة وهي: إذا اقنع الفلسطينيون الوسط الاسرائيلي بأنهم مستعدون للعيش معا جنبا الى جنب، في سلام، سيحصلون على دولتهم المستقلة، اما اذا فشلوا في ذلك، فلن يحصلوا على دولتهم، وكل ما عدا هذا هو مجرد تفاصيل وتحليلات.

اما على الجانب الاسرائيلي، فإن تداعيات حرب «الانتحار» على السياسة الأسرائيلية، كانت عميقة التأثير أيضا، فقد قال «موشي مالبيرتال» أستاذ الفلسفة في الجامعة العبرية: «إن هذه الحرب انهت النقاش السياسي العميق بين اليسار واليمين، والذي هيمن على السياسة الاسرائيلية منذ عام ١٩٦٧، والفكرتان الكبيرتان اللتان سيطرتا على السياسة الاسرائيلية تدمرتا». وبالواقع، فإن فكرة اليمين اليهودي القائلة بأن اسرائيل يمكنها الاستمرار بالاحتلال الاستعماري للضفة الغربية، ومواصلة مصادرتها الاراضي الفلسطينية لبناء المستوطنات فوقها، وان الفلسطينيين سيذعنون للأمر الواقع في النهاية، قد انفجرت وزالت، ولكن فكرة اليسار الاسرائيلي، القائلة بأن السيد عرفات في حال عودته الى الضفة الغربية، سيقيم حكومة جيدة ومجتمعا مدنيا من شأنهما أن يضعا حدا للأزمة مع اسرائيل، على قاعدة حل قيام الدولتين، هي ايضا تعرضت للاهتزاز. ونتيجة لذلك، فإن اسرائيل اليوم، وبدلا من ان تكون منقسمة حول فكرتين، هي متحدة حول فكرتين، فهناك أكثرية واضحة من الاسرائيليين مستعدة لسحق الفلسطينيين طالما هم يواصلون عملياتهم الانتحارية، وهناك ايضا اغلبية اسرائيلية واضحة، مستعدة لدراسة ومناقشة المبادرة السعودية والقاضية بتحقيق الانسحاب الكامل مقابل العلاقات الطبيعية، كقاعدة للتسوية، إذا ما أقنعهم الفلسطينيون بأنهم مستعدون لإنهاء العنف. اما الانعكاس على القياديين العرب، فهو التأثير الناجم عن انفجار القنوات التلفزيونية في العالم العربي وصعوبة السيطرة على الرأي العام.

وفي النتيجة يبدو ان المنطقة اصبحت ناضجة، أكثر من أي وقت مضى لتقبل مبادرة امريكية واسعة، غير ان من المؤسف ان احدا من الزعماء الامريكيين أو الاسرائيليين او الفلسطينيين، يبدو راغبا في عرض ما هو مطلوب، اي ايجاد هيكلية انتقالية في قطاع غزة، والضفة الغربية، اي اسناد مهمة جديدة بأشراف الولايات المتحدة أو حلف الناتو من أجل تشكيل تدريجي لسلطة فلسطينية مسؤولة، وتفكيك تدريجي للمستوطنات اليهودية، وإذا اخفقنا في تنفيذ هذه المهمة، فإننا سنكون كمن يهيئ السبيل لنشوب حرب عربية– اسرائيلية سابعة.

(*) عكاظ:

□ ننشر هذا المقال للسيد «فريدمان» بالرغم من تبنيه للادعاءات الاسرائيلية التي اعتنقتها الولايات المتحدة والتي تبرر عمليات الاجتياح والتدمير التي قامت وتقوم بها اسرائيل في اراضي السلطة الفلسطينية وتعتبرها نتيجة طبيعية للعمليات الفدائية وليست ردا عليها.

والهدف من النشر هو إيضاح مدى وقوع كبار الصحفيين ورجال السياسة في الولايات المتحدة بمن فيهم الملمون بقضايا المنطقة تحت نفس التأثير.

الإرهابي الأول يريد تحسين صورته الغارقة في دماء الأبرياء

شارون الضال يتطاول على القمم

د. وحيد حمزة هاشم

□ إذا كان رئيس الوزراء الاسرائيلي اريل شارون يعتقد أن مجرد إطلاقه لتفاهات من التهم الباطلة وسيل من الادعاءات السياسية الكاذبة من أن المملكة تتحمل مسؤولية أعمال الموجة الاخيرة من عمليات الهجمات الانتحارية الفلسطينية على إسرائيل، فذلك إعتقاد لا يحمل في طياته فقط خدعة لتصوير شخصيته الدموية والارهابية في صورة حمل وديع، بل يغالط الواقع والتاريخ اللذين يؤكدان بأنه فاق جميع الارهابيين في ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية ولهذا سيقدم للمحاكمة الدولية سواء عاجلا أو آجلا فالقضية فقط قضية وقت لا أكثر.

وعندما أبلغ شارون ممثلي جماعة تجمع المساعدات للحركة الصهيونية خلال إجتماعه معهم يوم الثلاثاء الماضي في مدينة القدس المحتلة بأنه حصل على أدلة ووثائق استولت عليها قواته من المكاتب الفلسطينية خلال العمليات العسكرية الاخيرة أظهرت أن حكومة المملكة تدفع ٢٥ ألف دولار لعائلات الانتحاريين الفلسطينيين متهما المملكة أيضا بدعم تنظيم القاعدة، فإنه بادعاءاته هذه الوهمية والهلامية الكاذبة لن يتمكن من إقناع الرأي العام العالمي بأن المملكة الدولة التي تعمل من أجل الحفاظ على الامن والسلام الدوليين، التي قدمت المبادرات السلمية منذ عام ١٩٨٢م وحتى العام الحالي، والتي دعمت جميع مقررات الشرعية الدولية السلمية، والتي أيدت جميع المبادرات والجهود السلمية الاقليمية والدولية، لا يمكن أن تخرج عن ثوابتها وقيمها الاسلامية الاصيلة التي تنبذ العنف وتدعو إلى تحقيق السلام العادل الشامل للجميع.

إن شارون يدرك تماما قبل غيره من المدسوسين والمأجورين والمنتمين إلى الطوابير الخامسة أن سياسات المملكة أرقى بكثير من أن تنزلق في متاهات تشجيع الارهاب فكيف بدعمه، وأن المملكة لن تنزل إلى مستوى شارون أو غيره في التعامل مع الاعداء أو الخصوم والفرقاء بتوظيف خيار العنف والارهاب والتصفية لهم بدلا من خيار الحوار والسلم والمنطق، فالمملكة كانت ولازالت وستظل تقدم الدعم المادي والمعونات العينية لمن يستحقها وأمام الرأي العام العالمي كله في وضوح الشمس دون الحاجة إلى الموارية.

ومع هذا نؤكد لشارون ولغيره أن مساعدات ومعونات المملكة للشعوب العربية والاسلامية المتضررة والتي تعاني من سياسات الغرب أو الشرق عامة وسياسات القمع الأسرائيلي خاصة لم تكن وليدة يوم ولا ليلة وإنما هي امتداد مستمر لواقع سياسي وفكري سعودي إستمر لاكثر من ثلاثين عاما من الزمن ويستحيل أن تلصق به تهم الغير أو تجاوزاتهم وأخطائهم أو أن تعلق عليه الاحباطات التي مني بها البعض وفي مقدمتهم اسرائيل ومن يدعمها ويسير في ركابها.

فالمملكة كانت ولازالت تقدم العون لمن يحتاجه حقا وبعد التأكد من هوية الاشخاص أو الجهة المرسل اليها ومن خلال مؤسسات معروفة وبآليات مؤسساتية موضوعية فاعلة ومع هذا فإن ما تقدمه المملكة من دعم ومساعدات يعد من صميم حقها الوطني وشأنا خاصا من شؤون سيادتها الوطنية وتأكيدا لدورها العربي والاسلامي الرائد في مساندة ومساعدة الضعفاء والمقهورين والأرامل واليتامى بفعل الاضطهاد العالمي أو بفعل آلة الارهاب الاسرائيلية.. وهذا بالتحديد الذي يقلق بال شارون ويقض مضجع قيادات الدولة الصهيونية، فالمملكة عندما تدعم مقومات الصمود العربي والاسلامي من خلال تبنيها لسياسة خارجية عربية وإسلامية حقيقية لا غبار عليها ولا علامات إستفهام ضخمة تثار حولها (كما هو الحال مع البعض من الدول) فإنها تعتبر العقبة الرئيسية إن لم يكن الوحيدة التي تقف أمام تحقيق رسرائيل لاطماعها الكبرى في المنطقة. لن نقول أننا كنا هدفا للارهاب الاقليمي والعالمي منذ زمن بعيد وقبل أحداث الحادي عشر من شهر سبتمبر الماضي التي أحست بها واشنطن، لأننا واجهنا ذلك الارهاب دون أن نطلق فقاعات من الادعاءات السياسية الإقليمية أو الدولية ولم نُعل من مستوى الحملات الاعلامية على الآخرين لإلقاء التهم جزافا وتوزيعها هنا وهناك، فذاك دأب الضعفاء والمأجورين من العملاء، بل واجهنا مخاطرها بقوة، وها نحن نواجه منذ الحادي عشر من شهر سبتمبر الماضي إرهابا إسرائيليا منظما ومدعوما من بعض القوى الغربية ضد كل ما هو عربي وإسلامي في شخصيتنا الوطنية بهدف إخضاعنا لهيمنة الصهيونية العالمية وقطع مصادر الدعم والمساندة للشعوب العربية والاسلامية. وكما أشار شارون نفسه فإن العالم فهم الارهاب على حقيقته وبشكل أفضل ليس كما صوره هو وإنما بعد أن اكتسحت وغزت قواته العسكرية المدن الفلسطينية وخصوصا في مدينة «جنين» التي أعمل فيها القتل والتدمير لتضاف إلى رصيده من جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية التي ارتكبها في الحروب السابقة وخصوصا مذابح «صبرا وشاتيلا» التي أدين فيها في الماضي وسيدان عليها جميعا في المستقبل القريب. نعم إن الارهاب الاسرائيلي لا حدود ولا قيود له فالارهاب هو الارهاب طالما كانت الصهيونية العالمية التي ينتمي إليها شارون هي من يخطط للإرهاب وينفذه في المنطقة وفي العالم كله وتديره وفقا لأحدث أنواع التقنية الحديثة.

مفكرون فلسطينيون لـ«عكاظ»:

اصلاح اجهزة السلطة يجب ان يأتي من الداخل وليس من واشنطن أو تل ابيب

جمال المجايدة (ابوظبي)

□ أكد عدد من المفكرين والمحللين السياسيين الفلسطينيين على ان الاصلاح في اجهزة السلطة الفلسطينية يجب ان يأتي من الداخل وليس من واشنطن او تل ابيب واجمعوا في تصريحات لـ«عكاظ» على ان الادارة الامريكية واسرائيل لن تنجحا في فرض قيادة بديلة او اختيار الموالين لهما وفرضهم على دوائر السلطة الفلسطينية.

من جانبه دعا الدكتور سري نسيبة مسؤول ملف القدس في السلطة الفلسطينية الى بدء معركة الاصلاح الفلسطيني من الداخل وليس من الخارج، ان اولى خطوات الاصلاح يجب ان تبدأ بانشاء جهاز قضائي مستقل ومستقيم مشيرا الى ان هذه الخطوة يجب ان تسبق الانتخابات الرئاسية او التشريعية المتوقعة او حتى مرحلة اعادة الاعمار .وقال نسيبة، ان الجهاز القضائي المستقل يجب ان يعالج القضايا العالقة من اكثر من ٧ سنوات ومحاربة الفساد المستشري في بعض اجهزة السلطة .

واكد نسيبة انه اذا لم يتم تشكيل الجهاز القضائي المستقل فلن يكون هناك اصلاح على الاطلاق. وتابع قائلا «ان اوضاع السلطة الفلسطينية سيئة ومتصدعة وهناك خلافات داخلية بين اعضائها بسبب ماحدث ونحن بصراحة نمر الآن بحالة سياسية دقيقة جدا تستوجب منا العمل الموحد والاجتهاد بمايتيح المجال لتبادل الاراء وقبولها مهما كانت النتيجة».

وفيما يتعلق باحتمالات نشوب خلافات داخلية بين الاجنحة المتصارعة على السلطة قال انه برغم كافة المآسي والخلافات ورهان بعض الاطراف الاخرى على الحرب الاهلية الفلسطينية مازلنا ننتمي الى عائلة واحدة وموقف وطني واحد يجمع على طرد الاحتلال والاستيطان واقامة الدولة الفلسطينية على الاراضي المحتلة عام ٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

واشار الى ان العدوان الاسرائيلي اسفر عن تدمير واسع للبنية التحتية الفلسطينية التي تشكل بالرغم من الفساد وركاكة الاداء الفلسطيني وثبة نوعية في حياة الفلسطينيين مقارنة بالمراحل الاحتلالية التي سبقت اوسلو وقال ان الموضعة العسكرية الاسرائيلية في وضعها الراهن تؤكد ان اسرائيل تعيدنا الى مرحلة غزة اريحا اولا وهذا هو اصرار شارون على التقسيمات الادارية والحواجز الجديدة في الضفة الغربية.

ومضى يقول «ان العدوان ادى الى تصدع كافة اركان السلطة الفلسطينية والتي تحاول التقاط انفاسها غير انها تعيش الان زلزالا احتلاليا قاسيا من جهة وتحت وطأة الفساد وغياب القضاء المستقل من جهة اخرى».

وشارون الآن في غاية الرضا لانه حطم بنيان السلطة ودفن اتفاق اوسلو ويستعد لمعركة تفاوضية تفضي الى مشروعه الخطير وهو حكم ذاتي طويل الامد ولذلك مطلوب الان وقفة جادة مع الذات لمعالجة اثار ماحصل لمواصلة المشوار والعمل على ازالة الاحتلال وعدم التسليم بالامر الواقع لاسرائيل.

حاتم ابوشعبان المستشار بديوان الرئاسة الفلسطينية في غزة وعضو المجلس الوطني الفلسطيني تساءل عن من يقود الاصلاح في المرحلة المقبلة وكيف؟ ثم يجيب قائلا :

«بعد رفع الحصار الشكلي عن مقر الرئيس عرفات فقط، فقد بدأت الأصوات العديدة على كافة المستويات تتعالى مؤخرًا التي تطالب بترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، وتلقى هذه الأصوات آذانًا صاغية من جماهير شعبنا الصابر، بسبب الغموض الذي يحيط بكثير من القضايا والإشاعات العديدة التي تتردد هنا وهناك،

ولا تجد هذه الإشاعات أي ردود أو إيضاحات لها من المصادر الرسمية الفلسطينية لإيصال الحقيقة إلى جماهير الشعب الفلسطيني بدلاً من الإشاعات المغرضة التي يروجها البعض.

وأضاف «لقد كانت هذه الأصوات التي تتعالى بطلب ترتيب البيت الداخلي تنقسم إلى فئتين من أبناء شعبنا، وبالرغم من اتفاقهما في الشعار المرفوع، ولكنهما تختلفان في الهدف الحقيقي لكل منهما. أما الفئة الأولى فهي تطالب بترتيب البيت الداخلي الفلسطيني بنيه صادقة ، بهدف إصلاح هذا البيت مع استخلاص العبر من المحنة التي مر بها شعبنا، ومعالجة الأخطاء وعدم تكرارها لاستمرار الانتفاضة والنضال المشروع ضد الاحتلال وبدون الوقوع في أخطاء قاتلة، وإعداد خطة حقيقية لإعادة الإعمار وبناء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية التي دمرت، وتحديد مواقع الخلل التي حدثت، وما يتطلب ذلك من إجراء بعض التعديلات والتغيرات لتصحيح مسار عمل السلطة للوصول إلى الهدف الأفضل بدون المساس بكيان السلطة الوطنية الفلسطينية ووجودها.

أما الفئة الثانية التي ذكرها ابوشعبان هي التي يحاول أفرادها استغلال المحنة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني للإساءة والتجريح للقيادة الفلسطينية والتخوين أحيانًا، وترويج الشائعات المغرضة ويطالبون بالتغييرات الجذرية ، ومنهم من يدعون الوطنية ، وبعضهم من يعمل في السلطة ذاتها وينطبق عليهم القول: "أنهم يقولون كلمة حق يراد بها باطل" بهدف تحقيق أهداف شخصية أو حزبية أو تدميرية للسلطة، وكل حسب موقعه والهدف المطلوب له.

واضاف مما لا شك فيه أن هناك ضرورة فلسطينية ملحة لتقييم الوضع الداخلي الفلسطيني طبقًا لرؤية المطالبين لترتيب البيت الداخلي بنيه صادقة لتحقيق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني.

وقال أبوشعبان ان أولوية الإصلاحات المطلوبة تبدأ بوقف الأنفلات الكلامي والتشهير بالآخرين عبر الإعلام والصحف والفضائيات، ومن كان له نقد معين واتهامات على أحد، فإن ذلك يجب أن يكون من خلال الإصلاح الداخلي عبر المؤسسات الفلسطينية والسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وليس عبر الإعلام لتحقيق أهداف شخصية ودعايات انتخابية شخصية لتحقيق مآرب مستقبلية في ظل الدعوة لإجراء انتخابات عامة على كافة المستويات.

من جانبه قال الكاتب والمحلل السياسي حافظ البرغوثي ان الاصلاح مطلب فلسطيني قديم لتصحيح المسيرة الفلسطينية الا ان الفساد كان اكثر قوة من الاصلاح واعتبر ان الزلزال الاخير الذي هز السلطة كان نتيجة للخلل الناجم عن التخبط في الاداء وقال البرغوثي الذي يرأس تحرير الحياة الجديدة اليومية في رام الله ان السلطة كانت خلال الاجتياح الاخير عاجزة عن التقليل من حجم الخسائر بسبب الفساد الذي كان ينخر عظامها.

* الإصلاح الداخلي عبر المؤسسات والسلطات وليس عبر الإعلام